

الفلسطينيون في المدن الفلسطينية في إسرائيل: واقع كولونيالي استيطاني¹ أريج صباغ-خوري*

يعيش جزء من السكان الفلسطينيين في إسرائيل في ما يسمّى اليوم "المدن المختلطة"، وهي المدن التي كانت مدناً فلسطينية قبل النكبة، وهجرت القوات العسكرية الصهيونية أغلبية سكانها، ولم يبقَ فيها، جرّاء النكبة، سوى أقلية سكانية فلسطينية. في حين أصبح السكان اليهود الذين كانوا فيها، كمدينة حيفا مثلاً، أو توافدوا إليها، الأكثرية العظمى. وهذه المدن هي: حيفا؛ عكا؛ يافا؛² اللد؛ الرملة.³

سأشير، في هذه المقالة، إلى المدن الخمس المذكورة كـ"مدن مختلطة" بين مزدوجين، وذلك لأنّ هذه التسمية تعيّب تاريخها الفلسطيني، ولكنني استعملها للدلالة على المصطلح المستعمل اليوم لوصف هذه المدن. وفي الواقع، فإن أوائل الاستعمالات لهذا المصطلح كان من قبل سياسي من الحركة

¹ هذه المقالة هي جزء من كتاب سيصدر قريباً:

روحانا، نديم، وصباغ-خوري، أريج (محرران) (2014). الفلسطينيين في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع (الجزء الثاني). حيفا: مدى الكرمل-المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

² لا تحتفظ يافا، اليوم، بمكانة مدينة مستقلة كما هو حال المدن الأخرى، فقد ضُمَّت يافا إلى مدينة تل أبيب ليصبح اسم المدينة: تل أبيب- يافا.

³ إضافة إلى هذه المدن، هناك بلدتان تصنّفان في كتاب الإحصاء الإسرائيلي الرسمي السنوي على أنّهما مختلطتان، هما: نتسيريت عيليت ومعلوت-ترشicha. نتسيريت عيليت هي مدينة أقيمت، عام 1956، كمدينة "تطوير" يهودية على أراضي الناصرة والقرى العربية المجاورة (نحو: كفر كنا؛ الرينة؛ عين ماهل)، لتُشرف جغرافياً على الناصرة العربية، وتمنع توسّعها. وهناك فروق شاسعة بينها وبين الناصرة في البنى التحتية، وجودة المعيشة، ومستوى الحياة، ومساحة الأراضي التي تقع تحت نفوذها. وبسبب شح الأراضي، بشكل عام، وتلك المتوفرة للمشاريع الإسكانية في مدينة الناصرة والقرى العربية المجاورة، وشح المشاريع الإسكانية فيها، بدأ بعض سكان الناصرة والقرى العربية المجاورة الانتقال إلى نتسيريت عيليت والاستقرار فيها. أما القضايا والمشاكل التي يعاني منها السكان الفلسطينيون في هذه المدينة، فتختلف عن تلك التي يعاني منها سكان "المدن المختلطة" التي كانت، في الأصل، مدناً فلسطينية. أما ترشicha، فهي قرية عربية ضُمَّت إلى معلوت (وهي بلدة يهودية) في منتصف الستينيات. أصبحت البلدة، بعد ذلك، تُعرف رسمياً باسم معلوت- ترشicha. يُشار هنا كذلك إلى أنّ سكان قرية ترشicha الفلسطينيون اعترضوا على هذا الضمّ الرسمي لأسباب مختلفة، منها الخوف من مصادرة أراضي القرية لمصلحة المواطنين اليهود في معلوت.

العمالية اليهودية في سنوات الأربعينيات، في محاولة منه لوصف أوضاع الأقلية اليهودية تحت حكم الأغلبية الفلسطينية (Monterescu and Rabinowitz, 2007). وعادة ما يتعامل اليهود الإسرائيليون مع هذه المدن على أنها مدن يهودية؛ غير إن المصطلح يُستعمل، أحياناً، في العبرية في المؤسسات الرسمية، وفي كتب الإحصاء الرسمية للدلالة على هذه المدن مجتمعة. وفق (Monterescu and Rabinowitz, 2007)، فإنه، ومن خلال مراجعة منهجية لصحيفة الاتحاد اليومية منذ العام 1944 حتى العام 2007، لم يجد الباحثان المصطلح "المدن المختلطة"، وكان التطرق لهذه المدن على أنها مدن عربية. وفق انطباعهما، فإنه على ما يبدو لقد بدأ المصطلح يُستعمل من قبل الفلسطينيين الذين يقطنون في هذه المدن في سنوات التسعينيات كخطوة منهم للجوء إلى لغة الحقوق لعنونة لمخاطبة احتياجاتهم تجاه مؤسسات الدولة والسلطات المحلية في هذه المدن. ورغم أن الباحثين وجدوا أن هذه المدن وردت في الصحيفة على أنها مدن عربية، فإن ذاكرة هذه المدن، كمدن فلسطينية وكحيز مديني فلسطيني غابت من "الخطاب السياسي الرسمي"⁴ في التعامل مع دولة إسرائيل لسنوات طويلة.⁵ وفي الواقع، يمكن رؤية ذلك كأحد تجليات الحالة الكولونيالية الاستيطانية، التي تسعى إلى محو تاريخ السكان الأصليين وذاكرتهم من خلال آليات الضبط والرقابة المتواصلة. ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أنه، وفي الآونة الأخيرة، تتم إعادة ذاكرة هذه المدن كمدن فلسطينية في "الخطاب السياسي الرسمي" وفي الذاكرة الجمعية الفلسطينية لدى النخب السياسية

⁴ أعني بـ"الخطاب الفلسطيني الرسمي" خطاب الأحزاب، والمؤسسات السياسية الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني، في ما يتعلق بالمطالبات السياسية والأجندة السياسية التي طوّرتها تلك الأحزاب والمؤسسات بالعلاقة مع دولة إسرائيل. هذا خلافاً عن الخطاب السياسي "غير الرسمي" والذي أعني به الخطاب القائم في الحيز الخاص، وفي السياسة الداخلية، وفي العائلة، وفي الأدب، والشعر، والفن (Sabbagh-Khoury, 2010).

⁵ تشير حسن (2008)، في هذا السياق، إلى أن المدينة الفلسطينية، وتاريخها، ودورها غابوا عن الذاكرة الجماعية للفلسطينيين عامة. وأن الوعي القومي الفلسطيني، بشكل عام، تأسس على الذاكرة القروية. وتشير حسن أيضاً، إلى أنه، وبسبب تدمير المدن، فقد غابت الحياة المدنية، التي كانت قائمة في فلسطين، عن وعي الفلسطينيين في إسرائيل، وأصبح وعي الفلسطينيين في إسرائيل وعياً ريفياً، حيث بقي الفلسطينيون بدون مدينة، وبدون مركز مديني جماعي. وقد تركز بحثها، بصورة موسعة، في تأثير تدمير المدينة الفلسطينية على مكانة المرأة، وعلى علاقات الجنوسة عند الفلسطينيين في إسرائيل في ظل "غياب المدينة"، ووجود وعي ريفي.

والثقافية عند الفلسطينيين في إسرائيل؛ السيرورة التي من الممكن وصفها على أنها تفكيك الوعي الكولونيالي لدى المستعمر.⁶

أغلبية السكان الفلسطينيين الذين بقوا في "المدن المختلطة" كانوا من سكانها الأصليين الذين لم يتركوها أثناء النكبة، وإنما هُجّروا إلى أحياء محدّدة من هذه المدن، على أمل العودة إلى بيوتهم بعد أن تهدأ الأوضاع. أما الجزء الآخر من سكان هذه المدن، فكان من مهجّري القرى والمدن العربيّة المجاورة لها، إذ لم تسمح لهم السلطات الإسرائيليّة بالعودة إلى بيوتهم في بلداتهم الأصليّة (Kamen, 1988). على مدار 65 عاماً بعد النكبة، ازداد عدد الفلسطينيين في "المدن المختلطة"، فقد أخذ بعض الأزواج الفلسطينيين الشباب ينتقلون من القرى العربيّة إلى "المدن المختلطة"، بحثاً عن فرص عمل وحياة ثقافيّة اقتصاديّة أفضل قياساً بما هو قائم في البلدات العربيّة. وكثيراً ما سكن هؤلاء الأزواج في أحياء يهوديّة جديدة. أمّا الفلسطينيين الذين يسكنون في الأحياء السكنيّة العربيّة، فيعانون من الأزمات والملاحقات الناتجة عن سياسة ترمي إلى تهويد الحيّز والتقليل -إلى أقصى حدّ ممكن- من السكان العرب في هذه المدن.

تدلّ الإحصائيّات الواردة في مسح، أجرته جمعية الجليل، على أنّ 34.2% من السكان الفلسطينيين في "المدن المختلطة"، في العام 2010، كانوا من المهجّرين (جمعية الجليل، 2011، ص. 86). أما المسح الذي أجري في العام 2004، فيشير إلى أنّ 28.2% من السكان الفلسطينيين في "المدن المختلطة" كانوا من المهجرين، وعلى أنّ 85.9% من السكان العرب المهجرين في "المدن المختلطة" هُجّروا في العام 1948؛ و10.3% هُجّروا بين الأعوام 1949-1967؛ و3.2% منهم هُجّروا قبل العام 1948، ونسبة صغيرة منهم، تساوي 0.6%، هُجّرت بعد العام 1967 (جمعية الجليل ومدى الكرمل، 2005، ص. 78).

⁶ ومن الجدير بالذكر، في هذا السياق، أن ذاكرة القرى الفلسطينية المهجرة كانت هي أيضاً غائبة عن "الخطاب السياسي الرسمي" حتى منتصف التسعينيات تقريباً. حول التحولات التي طرأت على الذاكرة الجماعية عند الفلسطينيين في إسرائيل انظروا: Rouhana and Sabbagh-Khoury, 2014.

تعداد السكّان الفلسطينيّين في "المدن المختلطة" - 2010⁷

الأرقام بالآلاف (إلا حين يُذكر خلاف ذلك)

اسم المدينة	عدد السكّان العرب	عدد السكّان اليهود وآخرين	المجموع الكليّ	نسبة السكّان العرب
حيفا	27.1	240.9	268.2	10.1%
يافا-تل أبيب	16.2	388.1	404.3	4%
اللدّ	19.1	51.3	70.4	27.1%
الرملة	14	52.2	66.2	21.1%
عكا	13.88	32.72	46.6	29.8%

بلغ عدد السكّان الفلسطينيّين الكليّ في "المدن المختلطة" الخمس (حيفا، اللد، عكا، الرملة، يافا)، في نهاية العام 2010، نحو 90,280، أي ما يعادل 10.55% من عدد السكّان الكليّ في هذه المدن، وبلغت نسبتهم من المجموع الكليّ لعدد السكّان الفلسطينيّين في إسرائيل نحو 7.2%، إذ بلغ العدد الكليّ للفلسطينيّين في إسرائيل، في نهاية العام 2010، حوالي 1,254,600 دون احتساب السكّان العرب في القدس الشرقية المحتلّة (وعددهم 296,300)، ولا في الجولان السوريّ المحتلّ (وعددهم 22,900).⁸

⁷المعلومات مستقاة من موقع دائرة الإحصاء المركزية الجدول 2.15 انظروا:

http://www.cbs.gov.il/webpub/pub/text_page.html?publ=58&CYear=2010&CMonth=1#100 تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ 1 شباط 2013.

⁸ المعطيات مستقاة من موقع دائرة الإحصاء المركزية: جدول 2.1: http://www.cbs.gov.il/shnaton63/st02_01.pdf، وجدول 2.7:

وجدول 2.15: http://cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton.html?num_tab=st02_07x&CYear=2011، تم استقاء المعلومات من المواقع الإلكترونية في تاريخ 1 شباط 2013.

سياسة إسرائيل الكولونيالية الاستيطانية تجاه المدن الفلسطينية والفلسطينيون الذين يعيشون فيها

تنتهج إسرائيل سياسات كولونيالية استيطانية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل. منذ بدء النكبة، عملت إسرائيل، عبر مؤسساتها المختلفة، على نحو تاريخي ووجود السكان الفلسطينيين. لوصف هذه السياسات ممكن الاعتماد على مقولة وولف أن "الاستعمار الاستيطاني هو بنية وليس حدثاً" (Wolfe, 2006, p. 390). برأيي، فإن هذا الوصف يعكس، بصورة معمقة، طبيعة المشروع الصهيوني في فلسطين، والذي بدأت الحركة الصهيونية بتطبيقه، وهو مستمر من خلال دولة إسرائيل. لا تختلف السياسة العامة التي تتبعها السلطات الإسرائيلية تجاه العرب في "المدن المختلطة" عن سياسة التعامل مع سائر الفلسطينيين في البلاد (بشير، 1998؛ زريق، 1997؛ ضبيط، 2002؛ Yacobi, 2002)، فقد تمت السيطرة السياسية على السكان الفلسطينيين في هذه المدن، وهدمت بنيتهم الاقتصادية، وأتبعوا وألحقوا، كسائر الفلسطينيين في إسرائيل - في أغلبية مناحي حياتهم-، بالتجمعات السكانية اليهودية (بشير، 1998).

بسبب السياسة الإسرائيلية في التهويد المتعمد تجاه هذه المدن يطلق يفتاحيل ويعكوبي (2003) على هذه المدن الاسم "المدن الاثنوقراطية"، ويصفانها على أنها تشكل مواقع من الصراع الاثني المستمر، ومن عدم الاستقرار (ص. 674). ورغم تشابه السياسة الإسرائيلية في التعامل مع الفلسطينيين في إسرائيل بصورة عامة، فإن ما يميز سكان "المدن المختلطة"، إضافة إلى الاضطهاد الذي يعانيه الفلسطينيون، هو كونهم أقلية عربية تعيش في مجتمع تسيطر فيه المؤسسة الإسرائيلية، من خلال مؤسساتها المحلية، على جميع جوانب الحياة العامة، وتحدّد معالم الحيز العام من خلال رسم المشهد الثقافي والسكاني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي. فبالرغم من أن المؤسسة الإسرائيلية تسيطر على الحيز العام في القرى والمدن العربية الأخرى، من حيث عملية التنظيم والبناء والخرائط الهيكلية والميزانيات ومساحات نفوذ القرى العربية، إلا أن الفلسطينيين، في هذه القرى والمدن العربية يتمتعون بنوع من الاستقلالية والسيطرة على بعض المؤسسات المحلية، وبالإحساس بحيز عام عربي، ولو كان محدوداً أو مقيداً. وهناك شعور بالانتماء إلى مناخ البلد العام،

وبالقُدرة على التأثير في سياسة الحكم المحليّ والمشهد العامّ للقريّة أو المدينة (وذلك على الرغم من المعوّقات التي تفرزها حمائيّة المجتمع العربيّ وطائفيّته ورجولته)، وهناك أيضاً ممارسات ثقافيّة جماعيّة. هذه الاستقلاليّة النسبيّة، تغيب، بصورة عامّة، أو تصعب ممارستها في أحسن الأحوال، عند الفلسطينيين في "المدن المختلطة"، لأنّ المؤسسة الإسرائيليّة تنتهج سياسة إقصائيّة مستمرّة تجاههم، وتحاول تضيق الخناق عليهم، وأحياناً تهجيرهم (كما في مدينة عكا، مثلاً) من أماكن سكناهم لتهويد هذه المدن.

إن تنفيذ المشروع الكولونيالي الاستيطاني في المدن الفلسطينية يهدف إلى محو التاريخ والجغرافيا الفلسطينية، وتحويل هذه المدن إلى مدن يهودية. فبعد أن هجرت المنظمات العسكريّة الصهيونيّة أغلبيّة الشعب الفلسطينيّ، بدأت دولة إسرائيل بمشاريع السيطرة على المكان، وتهويده، من خلال السيطرة على الأرض، وحصار أماكن السكن في القرى والمدن الفلسطينية على أقلّ مساحة من الأرض، وفي حالات أخرى من خلال استمرار عمليّة التهجير (مصالحه، 1997). ففي حين عملت السلطات الإسرائيليّة المختلفة، بصورة عامّة، على هدم أغلبيّة القرى الفلسطينية التي تهجر سكانها لمحوها من الوجود، ولمنع عودة اللاجئين إليها، وقامت بهدم القرى والاستيلاء على أراضيها وأماكنها ومحاصيلها،⁹ فإن السياسة التي انتهجت إزاء المدن الفلسطينية اختلفت، إلى حد ما، ولم يتم هدمها، وقد تم استعمال البيوت والمباني لتوطين المهاجرين اليهود فيها. وفقاً لموريس (2000)، منذ إقامة دولة إسرائيل وحتى العام 1949، فإن 126,000 (66%) من أصل 190,000 مهاجر يهودي وصلوا إلى إسرائيل قد وُطنوا في بيوت فلسطينية مهجورة في "مدن مختلطة" (مقتبس لدى: Yacobi, 2002, p. 175). كما أن هناك بعض البيوت والأحياء التي ما زالت قائمة، وتمكن مشاهدتها، جزء منها مسكون، وآخر يتواجد تحت وطأة التهديد بالهدم بصورة مستمرة.¹⁰

⁹ فيما عدا بعض الاستثناءات، مثل قرية عين حوض، التي تمت السيطرة على بيوتها الفلسطينية، وتم تحويلها إلى قرية فنانين يهودية، أطلق عليها اسم عين هود (Slyomovics, 1998)، بشأن عملية هدم القرى الفلسطينية، انظروا: جولان، 2001.
¹⁰ يشير جولان، في هذا السياق، أنه بسبب عدد المهاجرين اليهود الكبير الذي تم توطينه في المدن مقارنة بالعدد الأقل الذي تم توطينه على أراضي القرى، فقد كان هناك حاجة إلى المباني في المدن وضواحيها (للتوسع في عملية استيلاء المؤسسات الإسرائيليّة المختلفة على المدن الفلسطينية، انظروا: جولان، 2001).

كانت النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام 1948 أحد العوامل الأساسية المبلورة للتجربة الجماعية للسكان الفلسطينيين في هذه المدن الفلسطينية الكبرى، ولظروفهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. بعد النكبة، أخضع السكان العرب في هذه المدن، كسائر أبناء وبنات المجتمع الفلسطيني في القرى والمدن العربية التي بقيت بعد النكبة،

لحكم عسكري¹¹. ولكن، في حين امتدت فترة الحكم العسكري على معظم البلدات السكانية العربية، من العام 1948 حتى العام 1966، أزيل الحكم العسكري عن "المدن المختلطة" في العام 1949، ما عدا مدينة عكا التي أزيل عنها في حزيران 1951 (كاوفمن وكبها وأوستسكي-لازار وبوميل، 2007، صفحات: 314-315). كان أحد أهداف فرض الحكم العسكري منع السكان الفلسطينيين في المدن العربية من العودة إلى بيوتهم الأصلية (جريس، 1973؛ مصالحة، 1997؛ مصالحة، 2003). كما رمى فرض الحكم العسكري إلى تجميع السكان الفلسطينيين، في المدن، في مناطق منفصل بعضها عن بعض، حدتها السلطات الإسرائيلية في كل مدينة. يفسر هذا الفصل شكل التوزيع السكاني في هذه المدن، حيث تسكن أغلبية الفلسطينيين في أحياء منفردة. وقد جاء هذا التجميع للسكان وعزلهم تنفيذاً للسياسة الإسرائيلية العامة الرامية إلى فصل الأقلية الفلسطينية، التي بقيت في وطنها بعد النكبة، عن السكان اليهود (Zureik, 1979; Yacobi, 2002). من هذا المنظور، فإن هذه المدن ليست مدناً مختلطة بالمعنى المألوف، إذ يسكن كل من اليهود والعرب في أحياء منفصلة تقريباً، ويتعلمون في مدارس منفصلة، باستثناء نسبة قليلة من الطلاب العرب الذين يتعلمون في المدارس اليهودية. كذلك، فإن التفاعل الاجتماعي والثقافي بين السكان الفلسطينيين واليهود في هذه المدن محدود. وعليه، فإن التسمية تعكس واقع السكن في نفس المدينة، ولكن ليس الواقع الثقافي والاقتصادي والسياسي لهذه المدن اليوم.

عملت إسرائيل، منذ قيامها، على منع التواصل الجغرافي الفلسطيني في داخلها. لا ينبع هذا فقط من تخوفها من احتمال مطالبة الفلسطينيين، في إسرائيل، بالحكم الذاتي الجغرافي، بل من رغبة في

¹¹ كان الحكم العسكري وفرض الإدارة العسكرية قائمين فقط في المناطق التي تقيم فيها غالبية من السكان الفلسطينيين في إسرائيل، ولم يُطبّق على المناطق اليهودية، رغم أنّ القوانين نفسها لم تفرّق، بصورة علنية، بين المواطنين اليهود والعرب (جريس، 1973؛ مصالحة، 2003، صفحات: 150-156).

عرقلة إعادة بناء المجتمع الفلسطيني سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً كمجموعة قومية. وقد جرى منع التواصل الجغرافي بوسائل مختلفة (كإقامة مستوطنات يهودية بين القرى والمدن العربية المختلفة). ورغم أن أهداف الحكم العسكري المعلنة لم تتضمن منع التواصل بين مركبات المجتمع الفلسطيني الذي بقي في داخل إسرائيل، فقد أدّى تطبيق "الحكم العسكري" على أرض الواقع إلى عزل السكان العرب في تلك المدن عن سائر السكان الفلسطينيين في الجليل والمثلث والنقب. وقد برزت هذه العزلة، بحدة أقل، في مدينتي عكا وحيفا لقربهما من منطقة الجليل، إذ إن إمكانية التفاعل السياسي والاجتماعي والثقافي للسكان الفلسطينيين فيهما مع سكان الجليل خففت من وطأة العزلة. ورغم زوال "الحكم العسكري"، في العام 1966، إلا أن إسقاطاته ما زالت قائمة، إلى حد معين، حتى اليوم، لا سيما على مسألة التواصل بين الفلسطينيين في إسرائيل الذين يسكنون في الجليل والمثلث والنقب والساحل، وأولئك الذين يسكنون في "المدن المختلطة"، وبطبيعة الحال على واقع حياة المواطنين الفلسطينيين في "المدن المختلطة".

تتبع إسرائيل، على صعيد قيادتها القطرية والمحلية، سياسة في جميع المناطق التي يقيم فيها الفلسطينيون في إسرائيل، عبر إعداد المشاريع القطرية لدولة إسرائيل والمشاريع المناطقيّة (مثل مشاريع تهويد الجليل والمثلث والنقب) (خمايسي، 2006؛ مصالحة، 2003)، ومن خلال قوانين التنظيم والبناء (خمايسي، 2006). وتُطبّق إسرائيل سياسة تهويد الحيز إزاء بعض الفلسطينيين في "المدن المختلطة" أيضاً، حيث تهدف إلى التقليل من عدد السكان العرب في بعضها، وأحياناً ترحيلهم منها إلى قرى عربية مجاورة، عبر تضيق الخناق عليهم بشتى الوسائل والطرق، كمنعهم من ترميم بيوتهم الأيلة للسقوط. مثال على ذلك، ما جرى في مدينة عكا، حيث تضيق السلطات الخناق على السكان الفلسطينيين الذين بقوا فيها؛ وقد رحل بعضهم، جرّاء ذلك، إلى القرى القريبة (نحو: المكر؛ الجديدة؛ كفر ياسيف). يشير يعكوبي (2002) إلى سياسات مشابهة من تضيق خناق وتشجيع المواطنين العرب لترك أماكن سكناهم في مدينة اللد (ص. 183).

يشير بعض المختصين إلى أن إسرائيل ترسم سياسة لـ"تطهير الحيز" من خلال اعتباراتها الأيديولوجية المقترنة بالسيطرة على الأرض والسكان وأماكن إقامتهم. وتسوِّغ سياستها، في كل ما

يتعلق بالتقسيم الجغرافي، وملكيّة الأراضي، ومصادرة الدولة لها، بالادّعاء أنّها تُنتهَج في سبيل "مصلحة الجمهور" أو "لاحتياجات أمنيّة" (Zuriek, 2001).¹² من آثار السياسات الكولونيالية الاستيطانية، أيضاً، تغيير المعالم الفلسطينيّة للمكان بوسائل شتى، كتغيير أسماء الشوارع العربيّة، وهدم بيوت المهجّرين واللّاجئين الفلسطينيين، أو تحويلها إلى أحياء يهوديّة تمحو التاريخ الفلسطينيّ وتعمل على تهويده. كما هو الحال في حيّ الفنّانين في يافا، وما يجري في حيّ عربيّ آخر في مدينة حيفا هو حيّ "وادي الصليب" - حيث تبغي دائرة أراضي إسرائيل هدم العديد من المباني العربيّة التي هُجّر سكانها، في نكبة عام 1948، بغية بناء بيوت سكنيّة ومبانٍ وورشات لفنّانين مكانها.

يشارك الفلسطينيون، في "المدن المختلطة"، السكّان اليهود في حيّز المدينة الاقتصاديّ والسياسيّ والتنظيميّ ذاته، لكن يختلف الوضع من حيث مستوى الخدمات التي تقدّم للأحياء العربيّة في هذه المدن. ويتقاطع هذا الأمر مع السياسة الإسرائيليّة العامّة الرامية إلى تضيق الخناق على سكّان بعض الأحياء ابتغاءً ترحيلهم. وفي بعض الأحيان، تشجّع المؤسسة الإسرائيليّة المواطنين الفلسطينيين على ترك بعض المدن من خلال منح قروض سكن للذين يُبدون موافقتهم على الانتقال إلى قرية عربيّة أخرى لتسريع عمليّة ترحيلهم من هذه المدن (بشير، 1998).

من المهمّ التطرق هنا إلى حقيقة أنه ليس ثمة معلومات ديموغرافيّة مفصّلة في الكتب الإحصائيّة الإسرائيليّة، وعلى وجه الخصوص كتاب "السلطات المحليّة في إسرائيل" (الذي تُرد فيه معطيات ديموغرافيّة ومعطيات اقتصاديّة-اجتماعيّة مفصّلة عن القرى والمدن المختلفة)، عن أوضاع العرب في "المدن المختلطة"؛ ومن الممكن ردّ ذلك إلى المحاولة لإخفاء الواقع الصعب للسكّان العرب في هذه المدن، وعلى تشديد المؤسسة الإسرائيليّة لرؤية هذه المدن كمدن يهودية ولا وجود جماعياً

¹² يوظّف المفهوم الأمنيّ في الخطاب السياسيّ المؤسّساتيّ الإسرائيليّ في سياقات السيطرة على الأرض، أو في كلّ ما يتعلّق في مسألة المهجّرين واللّاجئين و"المحافظة" على أكثرية يهوديّة. ويشير روحانا إلى أنّ التهديد الأمنيّ لم يعد مقصوراً على الصعيد العسكريّ بصورة محضة، بل توظفه النخبة السياسيّة الحاكمة في سياقات اجتماعيّة وسياسيّة، وذلك لما يحمله هذا المصطلح من قدرات تحشيدية للمجتمع اليهوديّ في إسرائيل، وهو ما يرتبط ارتباطاً مباشراً بولادة هذا المجتمع في السياق الاستعماريّ المتمثّل بإقامة دولة إسرائيل، وفي استعمار أراضي الشعب الفلسطينيّ ونشره في الجزء الأكبر منه. وعند توظيف العامل الأمنيّ، تستند هذه النخب إلى الخلفيّة التاريخيّة المأساويّة التي مرّ بها اليهود في الدول الأوروبيّة (المجتمع الإشكنازيّ) بكلّ ما يتعلّق بالكارثة، وملاحظتهم في أوروبا، والنزعات اللاساميّة تاريخياً تجاههم (Rouhana, 1997).

للفلسطينيين فيها. وعليه، فإن إنتاج معلومات إحصائية عن الفلسطينيين في كل مدينة بصورة مفصلة، من الممكن أن يعكس رؤية لوجود عربي جماعي أو تمثيلي فيها، تعمل المؤسسة الإسرائيلية على كبحته.

الظروف السكنية للعرب في "المدن المختلطة"، والمكانة القانونية لأملاك السكان فيها
تتسم المناطق العربية في "المدن المختلطة" بالاكتظاظ، وبدونية مستوى مساكنها (بشير، 1998؛ زريق، 1997)؛ فبعض بيوتها آيل للسقوط، وبعض شوارعها غير معبّد، وتنتشر فيها مكاره صحّية. وقد أهملت بلديات تلك المدن البيوت في المناطق العربية، فتدهورت الأوضاع في بعضها لتصبح أحياء فقيرة.¹³ ورغم وجود ممثلين عرب في هذه البلديات، يلاحظ أنّ تأثير الأعضاء العرب محدود، وكذلك دورهم مهمّش، إذ يُستثنون من عمليات التخطيط، الأمر الذي يتساق مع سياسة الدولة التي تُقصي الفلسطينيين من التخطيط العام، وترى وجودهم عائقاً في وجه تطوير الحيز الديموغرافي اليهودي (جبارين، 2001).

كما أشرنا سابقاً، فإنّ أغلب الفلسطينيين الذين بقوا في المدن الفلسطينية هُجّروا من بيوتهم لأسباب مختلفة، واضطّروا أن يغيّروا حيّهم الأصلي. اعتبرت الدولة الأملاك العربية في "المدن المختلطة" "أملاك غائبين" وفق "أنظمة الطوارئ بشأن أملاك الغائبين لسنة 1948"، ووفق "قانون أملاك الغائبين لسنة 1950"، إلا إذا أثبت أصحاب الملك أنّهم لم يكونوا غائبين حسب تعريف القانون. ونادراً ما نجح المواطنون العرب في إثبات ذلك في المحاكم الإسرائيلية (جريس، 1973؛ منير، 1998). بعض الذين بقوا في المدن سكنوا في بيوتٍ للاجئين هُجّروا من المدينة، وكثيراً ما دفع هؤلاء أجراً للقيم الإسرائيلي على أملاك الغائبين، ولم يتلقوه مقابل بيوتهم الأصلية التي هُجّروا منها في المدينة نفسها.

¹³ صنّفت بلدية عكا نسبة الازدحام السكاني في مدينة عكا القديمة في مصاف أعلى النسب في العالم. فنحو نصف الأسر في المدينة القديمة (التي يسكنها المواطنون العرب) تعيش مجتمعة في غرفة واحدة، بمعدل ثمانية أفراد في الغرفة (زريق، 1997).

وتنسب السلطات الإسرائيلية ملكية أغلب العقارات والبيوت العربية في "المدن المختلطة" إلى مؤسسات إسكان مرتبطة بالمؤسسة الحكومية، مستخدمة عدة قوانين لانتزاع الممتلكات من المواطنين العرب أو لفرض قيود على استخدامها. وكانت عملية الانتزاع الكبرى للأراضي والممتلكات التابعة للاجئين والمهجرين الفلسطينيين، وبضمنهم سكان "المدن المختلطة"، كانت من خلال "قانون أملاك الغائبين لسنة 1950" (مصالحة، 2003).

ويعرض منير (1998) مثلاً على عملية انتزاع الأملاك الفلسطينية في مدينة اللد، حيث سُجّلت الأراضي والمباني في المدينة على اسم "دائرة القيم على أملاك الغائبين" التي أصبح اسمها "دائرة الأموال المتروكة". حين استولت الدائرة على هذه الأملاك، وأخذت بإصلاحها وتأهيلها للسكن، وبشرت بتأجيرها، مقابل أجر رمزي لعائلات مهاجرين يهود. وقد اعتُبرت أراضي وأملاك المهجرين الفلسطينيين من سكان مدينة اللد أملاك غائبين، رغم أنّ بعض مالكيها بقوا في المدينة. وقد ادّعت السلطات الإسرائيلية أنّها لا تعرف من هم أصحاب هذه الأراضي والأملاك، وأنّ على أصحابها، إن وجدوا، أن يثبتوا ملكيتهم بإحضار المستندات الملائمة. بيد أنّ هذا الأمر قد تعدّر على المهجرين من مدينة اللد لأسباب مختلفة، فبعضهم لم يتمكن من اصطحاب هذه المستندات معه عند تهجيرهم إبان النكبة. وفي حالات أخرى، سكن البيوت مهاجرون يهود، فضاعت المستندات، ولم يعثر أصحابها عليها. وفي الحالات التي تمكن فيها مهجرو اللد من إحضار المستندات المطلوبة وشهادات دفع الضرائب الحكومية وإثبات ملكيتهم لأراضيهم وبيوتهم في المحاكم، بعد دفع الأموال للمحامين، كانت قد مضت شهور عديدة على استيلاء المهاجرين اليهود، عملياً، على بيوتهم وتحويل ذلك إلى واقع ثابت (الصفحات: 143-144).

ما يقارب 70% من السكان العرب في "المدن المختلطة" يستأجرون بيوتهم من مؤسسات الإسكان المرتبطة بالمؤسسات الحكومية. بعامّة، لا تسمح شروط اتفاقيات الاستئجار للسكان العرب ترميم بيوتهم وتحسينها إلا بموافقة مسبقة من مؤسسة الإسكان؛ وفي كثير من الأحيان، يُقابل طلب المواطنين العرب بالرفض. كذلك، يستصعب المستأجرون توفير الأموال لهذه الغاية، في غياب المساعدات المالية. ونتيجة لهذه الأوضاع، تدهور الوضع السكني لأغلبية السكان العرب في "المدن

المختلطة"، ليصل إلى ما هو عليه الآن. وعندما تصبح هذه الوحدات السكنية غير صالحة للسكن، تقوم وزارة الإسكان في المعتاد- بإقفالها أو هدمها. وأحياناً، تقوم مؤسسة الإسكان بتجديد البناءات، أو هدمها وبناء مساكن جديدة للمهاجرين اليهود مكانها. وقد شهدت أوائل التسعينيات حالات بارزة على ذلك، وبخاصة في مدينة عكا، مع تدفق الأعداد الكبيرة للمهاجرين اليهود من الاتحاد السوفييتي سابقاً (بشير، 1998). يُشار هنا أنّ ما يحدث في مدينة عكا هو نموذج لما يحدث في بعض "المدن المختلطة" الأخرى.

المجتمع المدني والأحزاب السياسية والحضور للمدينة الفلسطينية

نتيجة للظروف والأوضاع التي يعاني منها المواطنون العرب في "المدن المختلطة"، وفي ظلّ الغياب المقصود لمؤسسات الدولة، نشطت، في العقود الثلاثة الأخيرة، مؤسسات المجتمع المدني من خلال جمعيات وتنظيمات فاعلة هناك.¹⁴ تعمل هذه الجمعيات والتنظيمات، في هذه المدن، في مجالات متعددة، نحو: التعليم؛ الإسكان؛ القانون؛ ترميم البيوت القديمة؛ النشاطات الثقافية (بما فيها الموسيقى والمسرح)؛ النشاطات النسوية؛ الأبحاث؛ الحفاظ على هوية المكان الفلسطينية؛ تقديم مقترحات لتخطيط بديل عن التخطيط المؤسّساتي. كما تسهّل هذه الجمعيات والمنظمات على المواطنين العرب بعض أمورهم، وتساعدهم في بلورة مطالبهم أمام المؤسسات الحكومية والقضائية، محاولة التصدي لمخططات التهويد الحيزي والثقافي في هذه المدن.

بالإضافة إلى ذلك، هناك مؤسسات تعمل على إعادة ذاكرة هذه المدن، كمدن فلسطينية، بعد أن غابت عن "الخطاب السياسي الرسمي" وعن الوعي الجماعي للفلسطينيين في إسرائيل لأسباب مختلفة، لن أخوض فيها في هذه المقالة. كذلك، وكجزء من رجوع الذاكرة الجماعية حول النكبة وإسقاطاتها على هدم المكان والثقافة الفلسطينيين في المدن والقرى الفلسطينية، تتبلور مجموعات ومؤسسات تعمل على إحياء ذكرى هذه المدن كمدن فلسطينية في الوعي الجماعي العام بطرق مختلفة، منها ترتيب

¹⁴ على سبيل المثال: جمعية التطوير الاجتماعي للعرب في حيفا؛ لجنة حيّ الحليصة في حيفا؛ جمعية البيادر- للتنمية الثقافية والاجتماعية التي تنشط في عكا؛ جمعية النساء العكيات- دار الطفل العربي؛ الهيئة الإسلامية المنتخبة في يافا؛ الرابطة لرعاية شؤون عرب يافا؛ جمعية الصبار التي تنشط في مدينتي اللد والرملة؛ وغيرها من جمعيات وتنظيمات المجتمع المدني.

جولات إلى الأحياء الفلسطينية في هذه المدن للتعرف على تاريخها، وتنظيم أيام ذكرى للاحتفاء بتاريخ تأسيس هذه المدن. ينضم هذا النشاط إلى النشاط الفلسطيني العام الذي يعمل على إحياء وأرشفة التاريخ الفلسطيني وإعادة ذكرى القرى والمدن الفلسطينية من خلال فعاليات ثقافية مختلفة فيها، منها، على سبيل المثال، القيام بزيارات إلى القرى والمدن المهجرة، وإصدار كتب تتناول تاريخها. توجّه مثابه نشهده في القيام بزيارات للأحياء العربية في المدن. كما ونلاحظ وجوداً أكبر، في السنوات الأخيرة، لنشاط الأحزاب العربية في هذه المدن والتصدي للسياسات الإسرائيلية وهدمها للبيوت التي تسمها "غير مرخصة". كما ويلاحظ اهتمام أكبر من قبل الأحزاب الفاعلة في المجتمع الفلسطيني بقضايا السكان الفلسطينيين والتطرق إلى أوضاعهم.¹⁵ وقد ظهر الحديث عن تاريخ المدن الفلسطينية في خطاب بعض القيادات الحزبية ودعايتها الانتخابية في انتخابات السلطات المحلية التي كانت في تشرين الأول/أكتوبر 2013 وتناولها تاريخ هذه المدن كمدن فلسطينية.¹⁶

كما ونشهد، منذ نهاية القرن العشرين وحتى اليوم، إصدار كتب مختلفة تتناول تاريخ المدن الفلسطينية، كل على حدة، في سلسلة صدرت من قبل مؤسسة الدراسات الفلسطينية تحت الاسم "سلسلة المدن الفلسطينية" (انظروا مثلاً: صيقل، 1997؛ منير، 1998؛ سعيد، 2008؛ غنایم، 2005)، الأمر الذي غاب لعدة سنوات قبل ذلك (حسن، 2008)،¹⁷ كما وساهم مدى الكرمل في عدد مجلة الدراسات الفلسطينية حول مدينة يافا، الذي صدر، في شتاء 2013، تحت العنوان: يافا مدينة تختصر وطناً.¹⁸

¹⁵ انظروا مثلاً: "التجمع يطرح قضايا المدن المختلطة في الكنيست: النائب زحافة: الحكومات تتبدل ويبقى التمييز"، 1.2.2007: <http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=42757>. وأيضاً اليوم الدراسي الذي عقده حزب التجمع الوطني الديمقراطي: "بمبادرة كتلة التجمع - يوم دراسي حول مقاومة مخطط برافر والمدن المختلطة"، 13.4.2013. انظروا: <http://arabs48.com/?mod=articles&ID=98978>. تم استقاء المعلومات من المواقع الإلكترونية في تاريخ 1 شباط 2013.

¹⁶ انظروا، على سبيل المثال: المقابلة مع المرشحة الرابعة في قائمة التجمع لانتخابات بلدية حيفا على موقع بكرة: "المرشحة أفنان اغبارية لبكرة: أهمية الرواية التاريخية لحيفا"، 11.10.2013.

¹⁷ للتوسع في هذا الموضوع انظروا: حسن، 2008.

¹⁸ انظروا: شلهوب-كيفوركبان، 2013: <http://mada-research.org/wp-content/uploads/2013/01/6houses-in-jaffa.pdf>. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ 1 شباط 2013.

خلاصة

حاولت، في هذه المقالة، التطرق، بصورة مقتضبة، لتجربة الفلسطينيين الذين يعيشون، في إسرائيل، في المدن الفلسطينية التي أصبحت تسمى "مدن مختلطة"، وذلك لإلقاء الضوء على الظروف المعيشية الصعبة التي يعانيها الفلسطينيون هناك، نتيجة للسياسة الكولونيالية الاستيطانية للمؤسسة الإسرائيلية، التي تعمل بصورة مستمرة على إقصائهم منها، وتصعب عليهم استمرار السكن فيها. كما حاولت التطرق لسياسة إسرائيل المستمرة في تهويد هذه المدن والسيطرة عليها وإقصاء الفلسطينيين منها ومن تاريخها. وبفعل غياب هذه المدن كمدن فلسطينية من "الخطاب السياسي الرسمي" ومن الذاكرة الجماعية، منذ بدء النكبة، فقد غاب أيضاً الدور الذي كانت قد بدأت تؤدّيه هذه المدن الفلسطينية والطبقة الوسطى فيها قبل النكبة، في العام 1948، في بناء وإثراء الهوية الوطنية والثقافية الفلسطينية حتى سنوات طويلة بعد النكبة. كما ادّعت، في هذه المقالة، فهناك تغيير في هذا الشأن. فقد بدأ التاريخ الفلسطيني لهذه المدن يحضر إلى "الخطاب السياسي الرسمي" على ضوء النشاط السياسي للأحزاب العربية الفاعلة في بعض هذه المدن، وعلى ضوء عمل بعض مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في هذه المدن.

ختاماً، لم تُلق هذه المقالة الضوء على مناحي حياة الفلسطينيين في "المدن المختلطة" بصورة موسّعة وتفصيلية في ما يتعلّق بالعمران والتعليم والثقافة ومستوى المعيشة والمسكن وغيرها في كل مدينة، وذلك لأن ذلك يحتاج لمقالات تفصيلية. ورغم وجود بعض الاختلافات في وضعية السكان في المدن المختلفة إلا أن هناك عوامل مشتركة لجمعها، حاولنا في هذه المقالة رصدها.

* أريج صباغ خوري هي طالبة دكتوراة في قسم العلوم الاجتماعية وعلم الإنسان في جامعة تل أبيب، وزميلة بحث في مدى الكرمل-المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

المراجع العربية

- بشير، نبيه (1998). **الفلسطينيون في المدن المختلطة**. القدس/بيت لحم: مركز المعلومات البديلة.
- جبارين، يوسف (2001). "الجغرافيا والديموغرافيا في سياسة السيطرة على المكان". **قضايا إسرائيلية**، 3، 50-56.
- جريس، صبري (1973). **العرب في إسرائيل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- جمعيّة الجليل، ومدى الكرمل (2005). **الفلسطينيون في إسرائيل - المسح الاجتماعي الاقتصادي 2004**. شفاعمرو: جمعيّة الجليل - الجمعيّة القطريّة للبحوث والخدمات الصحيّة.
- جمعيّة الجليل (2011). **الفلسطينيون في إسرائيل - المسح الاجتماعي الاقتصادي الثالث 2010 - النتائج الأساسية**. شفاعمرو: جمعيّة الجليل - الجمعيّة القطريّة للبحوث والخدمات الصحيّة.
- انظروا الكتاب:

<http://www.rikaz.org/ar/publication/SE3/Third%20Socio%20Economic%20Survey.pdf>

استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ 1 شباط

2013

الخالدي، وليد (1997). **كي لا ننسى، قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

زريق، إيليا (1997). "الفلسطينيون في إسرائيل". في: جريس، صبري، وخليفة، أحمد (محرران)، **دليل إسرائيل العام**. (صفحات: 315-348). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

سعيد، حسن إبراهيم (2008). **يافا من الغزو النابليوني إلى حملة إبراهيم باشا (1799-1831)**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

صبيّلي، مي (1998). **حيفا العربية- 1918-1939 (التطور الاجتماعي والاقتصادي)**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

ضبيب، بثينة (2002). "الأقلية العربية في المدن المختلطة". في: المركز العربي للتخطيط البديل (تحرير)، **على شرف يوم الأرض السادس والعشرين - المؤتمر السنوي حول قضايا الأرض والمسكن الشاغلة للأقلية العربية في البلاد. الناصرة: المركز العربي للتخطيط البديل.**

غنايم، زهير (2005). **لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية 1281-1337هـ / 1864-1918م**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

مصالحة، نور الدين (2003). **إسرائيل وسياسة النفي- الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون**. رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

مصالحة، نور الدين (1997). **أرض أكثر عرب أقل: سياسة "الترانسفير" الإسرائيلية في التطبيق 1949-1996**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

منير، إسبير (1998). **اللذ في عهدَي الانتداب والاحتلال**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

موريس، بني (1993). **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين: وثيقة إسرائيلية**. ترجمة "دار الجليل"، عمان: دار الجليل للنشر.

نير، أوري؛ وِغالي، ليلي (2001). **المدن المختلطة في إسرائيل**. رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

Kamen, C. (1988). After the catastrophe II: The Arabs in Israel, 1948-1951. *Middle Eastern Studies*, 24 (1), 68-109.

Monterescu, D., & Rabinowitz, D. (2007). Introduction. In D. Monterescu & D. Rabinowitz (Eds.). *Mixed towns, trapped communities, historical narratives, spatial dynamics, gender, relations and cultural encounters in Palestine-Israeli towns* (pp. 1-34). London, United Kingdom: Ashgate Publishing, Ltd.

Rouhana, N. (1997). *Palestinian citizens in an ethnic Jewish state: Identities in conflict*. New Haven, CT: Yale University Press.

Rouhana, N. and Sabbagh-Khoury, A. (2014). The collective memory of the Palestinians in Israel. (Forthcoming)

Sabbagh-Khoury, A. (2010). Palestinian predicaments: Jewish immigration and Palestinian repatriation. In R. Kanaaneh & I. Nusair (Eds.), *Displaced at home: Ethnicity and gender among Palestinians in Israel*. New York: SUNY Press

Slyomovics, S. (1998). *The object of memory: Arab and Jew narrate the Palestinian village*. Philadelphia, PA: University of Philadelphia Press.

Wolfe, P. (2006). Settler colonialism and the elimination of the Native. *Journal of Genocide Research*, 8(4), 387-409.

Yacobi, H. (2002). The architecture of ethnic logic: exploring the meaning of the built environment in the 'mixed' city of Lod – Israel. *Geografiska Annaler. Series B, Human Geography*, 84(3/4), 171-187.

Yiftachel, O. & Yacobi, H. (2003). Urban ethnocracy: Ethnocization and the production of space in an Israeli mixed cities. *Environment and planning D: Society and soace*, 21, 673-693.

Zureik, E. T. (1979). *The Palestinians in Israel: A study in internal colonialism*. London, United Kingdom: Routledge & Kegan Paul.

Zureik, E. T. (2001). Constructing Palestine through surveillance practices. *British Journal of Middle Eastern Studies*, 28 (2), 205-227.

العبرية

جولان، أرنون (2001). *تغيير الحيز-نتائج حرب: المساحات العربية السابقة في دولة إسرائيل (1948-1950)*. بئر السبع: المركز لميراث بن غوريون.

حسن، منار (2008). *النسيان: المدينة والنساء الفلسطينيات، والحرب على الذاكرة*. تل أبيب: دراسة دكتوراة- جامعة تل-أبيب.

خمايسي، راسم (2006). *أساليب السيطرة على الأرض وتهويد المكان في إسرائيل*. في الحاج، ماجد؛ وبن إليعزر، أوري (محرران). *باسم الأمن: علم الاجتماع المتعلق بالسلام والحرب في إسرائيل في عصر متغير* (صفحات: 421-447). حيفا: دار النشر في جامعة حيفا/برديس.

دولة إسرائيل، (2012). **السلطات المحلية في إسرائيل، 2010**. القدس: دائرة الإحصاء المركزيّة.
كاوفمن، إيلانا؛ كبها، مصطفى؛ أوساتسكي-لازار، سارة؛ باومل، يائير (محررون) (2007).
المجتمع العربي في إسرائيل. رعنانا: الجامعة المفتوحة.